السيرة الذاتيـــــــــــة

الاســـــــــــــــــــــــم والبيانات الشخصية :	وليد مرزة حمزة ناصر المخزومي الجنسية:عراقي المرتبة العلمية :أستاذ القانون العام المساعد في كلية القانون جامعة بغداد. البريد الالكتروني: alarindas@yahoo.com
التحصيل الدراسي :	بكالوريوس في القانون/ كلية الحقوق /العراق
	ماجستير في القانون الدولي العام / كلية الحقوق /العراق
	دكتوراه في القانون الإداري/ كلية القانون/ جامعة بغداد /العراق
اللغـــــــــــــــــــات:	العربية ، الانكليزية .
الفعاليات المهنية	– مدير المكتب الاستشاري للاستشارات والخدمات العلمية في كلية القانون جامعة بغداد منذ عام ٢٠١٣ ولحد الان –معاون عميد كلية القانون جامعة بغداد للشؤون العلمية ٢٠١٥والى ٢٠١٧. –معاون عميد كلية القانون جامعة بغداد لشؤون الطلبة ٢٠١٥–٢٠١٦. –مدير وحدة التعليم المستمر في كلية القانون جامعة بغداد ٢٠٠٩–٢٠١٦. –مستشار قانوني في الدائرة القانونية والادارية والمالية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٥–٢٠٠٧.
	– عضو في الجمعية العراقية لمكافحة تعاطي المخدرات والمسكرات والمؤثرات العقلية
	– عضو جمعية القانون المقارن .
	– عضو اتحاد الحقوقيين العراقيين .
	– عضو جمعية حقوق الإنسان العراقية .
الخبرات والأعمال العلمية :	١. محاضر في كليات القانون الحكومية منها والأهلية منذ عام ١٩٩٨وحتى الزمن الحاضر على مستوى الدراسات الاولية والدراسات العليا /الدبلوم العالي والماستر والدكتوراة

	وللمواد الدراسية الاتية: **-اصول القانون وفلسفته.** **-القانون الدولي العام** **-القانون الدولي الخاص** **-القانون الاداري الدولي** **-القانون الاداري والقضاء الاداري** **-العقود الدولية** **-الحوكمة الالكترونية.** **-المدخل لدراسة النظرية العامة لمكافحة الفساد.**
	٢. محامي ذي صلاحية مطلقة أمام مختلف المحاكم المدنية والعسكرية منذ عام ١٩٩٥-٢٠٠٥.
	٣.الاشراف على العشرات من رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراة ومشاريع التخرج لطلبة كلية القانون جامعة بغداد على مستوى الدراسة الاولية والعليا .
	٤. العمل الحالي: **-مقييم معتمد في كليات القانون في العراق لرسائل الماجستير واطاريح الدكتوراة وبحوث الترقية العلمية لتدريسي كليات القانون في مختلف الجامعات العراقية .** **-مدرب في مجال حقوق الانسان ومكافحة الفساد .** **-خبير قضائي لدى المحاكم في العراق.**
	٦. - المؤلفات المطبوعة وتحت الطبع والمخطوطة الاتي: **-حق الدفاع الوقائي عن النفس ونظام الامن الجماعي (دراسة موازنة في احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة).** **-حق الدولة في حماية امنها الوطني وحقوق الاجانب قبلها (دراسة مقارنة بين القوانين الوطنية والقانون الدولي).** **-النظام القانوني لسلطة الادارة في حماية الصحة العامة في القانون العراقي والمقارن -سلطة الادارة في حماية البيئة من مضار التلوث .** **-المسؤولية التاديبية للقضاة في القانون العراقي والمقارن.**

	–التنظيم الدستوري لسلطة الدولة في مكافحة الاتجار بالبشر في القانون العراقي والمقارن. –العقود الادارية المستحدثة ودورها في انشاء المرافق العامة في العراق. –سلطة الادارة في مكافحة الارهاب في القانون العر اقي والمقارن –سلطة الادارة في استخدام القوة في مواجهة الاضطرابات العامة حماية للنظام العام –التنظيم القانوني للمارسة العمل الاعلامي في القانون العراقي والمقارن. –فقه القضاء الإداري (دراسة في الأنموذج العراقي للقضاء الإداري) . –الدليل إلى أصول التحقيق الإداري في الجرائم الانضباطية . –استقلال القضاء الإداري (خلاصة القراءة القانونية). –من لا يحضره القاضي(حصر وبيان لأهم الأحكام التي تهم الناس وما ينزل بهم من نوازل لا يحضرهم فيها قاض أو محام للنصح والمشورة). ولي العديد من الدراسات والبحوث منها على سبيل المثال لا الحصر: –كتمان أسرار الامن الوطني وحرمة إفشائها (دراسة في قوانين الوظيفة العامة والعقوبات النافذة). –مبدأ الموازنة بين اعتبارات الامن و احترام الحريات العامة في الدولة الديمقراطية. –تحليل مفهوم الارهاب بين القوانين الوطنية والقانون الدولي . –التنظيم القانوني للتدابير العسكرية ودورها في مكافحة الارهاب – التنظيم القانوني للتدابير المالية ودورها في مكافحة الارهاب . –التنظيم القانوني لقرار الوضع على قائمة الارهاب وأثره في مكافحته .

	–المواجهة القانونية للجرائم المرافقة للارهاب في القانون العراقي والمقارن (تجارة المخدرات والبشر وغسيل الاموال) . –مسؤولية الدولة عن تعويض الاضرار الناشئة عن عمليات الارهاب . –مشروعية استخدام الطائرا بدون طيار في نطاق الحرب على الارهاب . –المواجهة القانونية للارهاب الالكتروني (الوقاية والعلاج). –التكييف القانوني لجرائم داعش الارهابية في ضوء احكام القانون الدولي . –اهمية التوثيق الدقيق لجرائم داعش الارهابية في مكافحته . التنظيم الدستوري للسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في القانون العراقي والمقارن . –تعارض الأحكام بين القوانين الوطنية والقانون الدولي العام وطرق رفعه. –الإدارة القاضية (قراءة في الدور القضائي للإدارة.). –الوضع القانوني للمفتش العام في القانون العراقي –المسؤولية القانونية لعضو البرلمان في القانون العراقي. –خصخصة المرافق العامة في العراق رؤية قانونية اقتصادية –مكان الدين في النظام الدستوري العراقي والمقارن. –اجراءات التضمين في القانون العراقي قراءة ناقدة. –مقدمة في دولة القانون المعنى والاركان والمؤسسات. –هذا فضلا عن العشرات من المقالات المنشورة في الصحف اليومية في شؤون القانون منها.
	. مهارات متقدمة في الحاسوب واستخدام التقانة الحديثة في الادارة